

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضعية البقعة الأرضية التابعة لعقار تمزكف ملك الدولة الخاص بجماعة آيت
إيمور بإقليم مراكش

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزير المحترمة

توصلنا بتظلم من طرف مجموعة من المواطنين والمواطنات، إلى جانب عدد من جمعيات المجتمع المدني الممثلة لساكنة تمزكف بجماعة آيت إيمور، إقليم مراكش، بخصوص ما اعتبروه مساساً بحقوقهم المرتبطة بعقار ملك الدولة الخاص كائن بدوار تمزكف.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن العقار المعني ظل لسنوات طويلة محل استغلال وتصرف من طرفهم ، قبل أن يتم إدراج مشروع اقتناء بقعة أرضية منه من طرف مجلس جماعة آيت إيمور قصد إحداث سوق موسمي لبيع الزيتون خلال دورة فبراير 2026، دون إشراك المعنيين بالأمر أو التشاور معهم، رغم ما لذلك من تأثير مباشر على وضعية العقار ومستغليه.

كما تشير الساكنة إلى أنها سبق أن تقدمت بتعرض لدى مكتب الضبط بجماعة آيت إيمور بتاريخ 11 فبراير 2026، وتتوفر على ما يثبت تسلمه، غير أن الموضوع – حسب إفادتهم – لم يعرف المعالجة المطلوبة.

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى ما قد يترتب عن هذا القرار من توتر اجتماعي واحتقان محلي، خاصة وأن العقار موضوع استغلال فعلي من طرف عدد من الساكنة، فإن المتضررين يلتمسون إنصافهم وضمان احترام حقوقهم كمستغلين فعليين.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها لضمان حقوق المتصرفين القانونيين في هذا العقار وفق مقاربة تشاركية ؟

- عن مدى صحة مسطرة الاقتناء التي باشرتها الجماعة لاقتناء هذه البقعة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الواحد الشافقي